درس في «التذكير والتأنيث»

أ. د. إبراهيم السامرائي (*)

عرضت لهذه المادة التاريخية غير مرة ومازلت أجد فيّ حاجة إلى الرجوع إليها. إن المذكر والمؤنث من المسائل اللغوية التاريخية التي شغلت قسطا غير يسير من اهتمام اللغويين النحاة الأقدمين. ومن أجل ذلك حفلت كتب الفهارس القديمة بتصانيف أولئك الأئمة في مادة «المذكر والمؤنث»، فقد شغل باب «المذكر والمؤنث» أو «التذكير والتأنيث» مكاناً كبيراً من «كشف الظنون» مثلا.

ويعني هذا أن المشكلة واضحة وضوحاً كافياً في أذهان أولئك المعلمين العلماء، وأن فيها شيئا ينبغي الكشف عنه وتوضيحه وتثبيته، ولذلك عمدوا إلى ما يعمد إليه المعلم الذي يريد إيصال المعرفة إلى طلابه، فقد صنفوا المؤنثات فكان من ذلك «المؤنثات السماعية» فكتبوا فيها رسائل ما زلنا نقرؤها في أيامنا. وكان من ذلك ما أشاروا إليه في باب «ما يستوي فيه المذكر والمؤنث».

ولقد ظفرت العربية بمادة علمية مفيدة حين شارك النحويون اللغويين في ضبط هذه المسألة. ومن أجل ذلك فقد عرفنا عن هذه المسألة في العربية أكثر مما نعرفه عنها في سائر اللغات السامية.

لقد برزت مشكلة المذكر والمؤنث في العربية بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى. ولعل السبب في كل ذلك أن العربية لغة كتبت لها الحياة وظلت قائمة طوال العصور حية متطورة، ولم يحدث شيء من هذا لتلك اللغات السامية شقيقات العربية، فقد اندثر أغلبها وعفا عليه الزمان، ولم

---

* كلية الآداب ـ جامعة صفاء

يبق منها إلا شيء يسير قليل الاستعمال، وذلك لأن هذه العربية الفصيحة قد طغت على تلك اللغات.

قلت: ان هذه المشكلة تثير كثيراً من المسائل، وذلك لأنها تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي. كأن العربية القديمة كانت قد مرت بمرحلة تاريخية لم يكن «الجنس» "Genes" فيها واضحا تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث. وسنعرض لما يدلنا على وجود هذه المرحلة كما لا نعدم النظر في اللغات السامية لنتبين ذلك.

ذكر النحويون الأقدمون أن الصفات على بناء «فعيل»(١) و «فعول» مما يستوي فيها المذكر والمؤنث نحو: جديد، وجريح، وطريد، وكذوب، وصبور، وعدو. غير أن اللغة في تطورها خلال العصور احتاجت شيئاً من التمييز بين المذكر والمؤنث، فظهر ذلك في هاتين الصيغتين كما تدل على ذلك الشواهد الكثيرة فكان لنا من ذلك: صديقة، وعدوة، وقتيلة(٢)، قال المتنبي:

لكِ الله من مفجوعة بحبيبها قتيلةِ شوقٍ غير ملحقها وصما

وإذا كان المعربون قد وجدوا أن الحاجة تدعو إلى التمييز، ولابد من التفريق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فإن هذا يعني أن اللغة ماضية في هذا الطريق من التطور الحتمي. ومن أمثلة ذلك كلمة «عروس»، وهي نعت

---

(١) ذكروا أن «فعيل بمعنى «مفعول» مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. والذي دل عليه الاستقراء أن «فعيل» بمعنى فاعل يدخل في هذا الباب، قال الشاعر القديم:

فديتكِ أعدائي كثير وشقتي بعيد وأشياعي لديكِ قليل

ومنه قوله تعالى: ﴿ان رحمة الله قريب من المحسنين﴾ ٥٦ سورة الأعراف.

ومنه قول جميل: «ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهرا تولى يا بثين يعود»

(٢) وقد درج المعاصرون على إلحاق التاء في «عجوز» فقالوا «عجوزة»، كما وردت كذلك في كتب الأدب المتأخرة، ومما ينبغي أن نشير إليه: أن «العجوز» و «العجوزة» خاص بالمرأة دون الرجل في عامية بعض البلدان العربية ومنها العراق.

يستوي فيه الرجل والمرأة ما داما في أعراسها، كما جاء في معجمات العربية فيقال: رجل عروس في رجال أعراس وعرس، وامرأة عروس في نسوة عرائس. وكأن التمييز قد حصل في جمعي المذكر والمؤنث لهذه الكلمة.

وفي المثل: «كاد العروس يكون أميرا». وفي الحديث «فأصبح عروسا»(١). غير أن المعاصرين ختموها بالتاء في المؤنث اتقاء اللبس، وهذا ما نسمعه في عدد من بلاد العرب في عصرنا، كما نقرؤه في صحف لبنان وسورية ومصر، فيقال: «عروسة»(٢) توخيا للتأنيث. وقد دفعهم الحرص على التمييز أنهم ابتدعوا «العريس» على «فعيل» وكأنهم بهذا أمنوا اللبس. وهذه الأخيرة هي «عريس» في العراق وبلدان الخليج. على أن هذا من العامي الدارج وإن اجترأ المعاصرون فاستعملوه في كتاباتهم. وفي العربية جمهرة من الصفات مما يجري للمؤنث والمذكر على السواء دون أن يختم المؤنث بعلامة التأنيث.

قال اللحياني:(٣) ما كان على «مفعال» فإن كلام العرب والمجمع عليه بغير هاء في المذكر والمؤنث إلا أحرفاً جاءت نوادر قيل فيها بالهاء نحو: رجل معطاء، وامرأة معطاء. ومن ذلك: ناقة مرقال أي شديدة العدو، وناقة مِرسالَ أي سهلة السير. ويجري هذا على المذَكر فيقال: جمل مِرقال

---

(١) انظر لسان العربي «عرس».

(٢) إن بناء «فعول» في طائفة من المواد يكون من صفات المؤنث، ومن ذلك «العروب» وهي الحسناء المتحببة إلى بعلها، ومن ذلك قوله تعالى «عربا أترابا» ٣٧ سورة الواقعة.

ومنه «الكسول» وهي التي لا تكاد تبرح مجلسها، وهو مدح لها عندهم، وكذلك «المكسال» أي «الكسلة»، وأما «الكسلانة» فقد سمعت، وقيل: انها لغة بني أسد. ومن ذلك أيضاً قولهم: «هَي نؤوم الضحى»، وكذلك «اللقوح» و «اللبون» من صفات الناقة.

على أن العلامة قد ألحقت ببناء «فعول» فقد قالوا: «ناقة حلوب» أي ذات لبن، فإذا صيرتها اسما قلت: هذه «الحلوبة» لفلان. وقد يخرجون الهاء من «الحلوبة» وهم يعنونها. ومثل هذا «الركوبة» و «الركوب» لما يركب من الدواب.

(٣) لسان العرب «عطر».

ومرسال.

ومن ذلك أيضاً قولهم: فرس ممراح، وناقة ممراح، أي نشيطة، كما يقال: فرس ممرح(١) ومَروح. ويقال: سيف مئناث، أي حديدته لينة، وسيوف مئناثَة.

أقول: هذا شيء من جملة ألفاظ أخرى ختم فيها بناء «مفعال» بالعلامة، فقد ورد أيضا: رجل معطار، وامرأة معطار ومعطارة.

تعليـــــــق :

كأني ألمح أن علامة التأنيث في هذه الألفاظ قد لحقت الاسم في حقبة لاحقة، وكأن الأصل هو بناء المذكر. وهذا ما لمحه النحاة حين ذهبوا إلى أن المؤنث فرع على المذكر.

وإذا استقرينا أبنية الصفات التي لا تلحقها علامة التأنيث وجدناها كثيرة، فمن ذلك ما كان على «مفعل» نحو: مغشم، و«المغشم» من الرجال الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريد ويهوى من شَجاعته، قال أبو كبير:

ولقد سريت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقّل

وما كان على «مُفْعِل من صفات المؤنث نحو «مُطْفِل» وهي ذات الطفل من النساء، ومنه «مُغيل»(٢) كقول امرىء القيس:

---

(١) قولهم: «ممرح» مثل «ممراح» والتوسع بفتحة الراء قليلا يفضي إلى المد، وهذا يعني أن بناء «ممرح» مثل بناء «ممراح» في المبالغة، ومثل ذلك ما كان من أبنية الآلة كقولنا: مثقب ومثقاب. ولعل هذا شيء من اختلاف اللهجات، ومعنى ذلك أن «مفعل» لغة قوم، و «مفعال» لغة قوم آخرين.

(٢) و «المغيل» بكسر الياء وكذلك «مغيل» مثل «مفيد»: المرأة ترضع ولدها «الغيل»، و «الغَيْل» هو اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى، أو وهي حامل.

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيِل(١)

و «المطفل» من الإبل ما كان معها أولادها، والجمع «مطافل» و«مطافيل». وجاء كذلك «مطفلة» بالعلامة(٢).

أقول: وأكبر الظن أن «مطفلة» بالعلامة قليلة الورود، وذلك لأن العلامة لا تفيد شيئاً، كما أنها لا تدل على خصوصية خاصة، والصفات الخاصة بالأنثى والمرأة غير محتاجة للعلامة مثل حامل وطالق وناشز وغيرها، وإذا ورد شيء من ذلك مقترناً بالعلامة فذاك في الأغلب الأعم في لغة الشعر(٣).

ومن ذلك أيضاً «مرضع» كما في بيت امرىء القيس، وهي التي ترضع ولدها، وكأنها تختلف عن «مرضعة» التي تنصرف إلى الأم مطلقاً كما في لغة التنزيل: ﴿يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وحرمنا عليه المراضع﴾(٥) وهذه جمع مرضعة(٦).

ومن ذلك قولهم: امرأة محيل، وناقة مُحيل ومُحول، وهي من النساء من ولدت غلاما على إثر جارية، أو جارية على إثر غلام.

---

(١) من مطولة الشاعر المشهورة «قفا نبك».

(٢) انظر لسان العرب «طفل».

(٣) قال الأعشى:

أيا جارتا بيني فإنك طالقهْ..... «لسان العرب» «طلق» وديوان الأعشى.

(٤) سورة الحج ـ الآية ٢.

(٥) سورة القصص ـ الآية ١٢.

(٦) أقول: لعل هذا خير شاهد في مجيء جمع «مفعلة مثل «مشكلة» على مفاعل، ذلك أن أهل التصحيح اللغوي ذهبوا إلى خطأ قولنا «مشاكل» جمعا لـ «مشكلة» وقالوا: ان «مُفْعلة» وهي اسم فاعل لا يجيء جمعها على «مفاعل»، وقد تأولوا «مصائب» وذهبوا إلى قَول سيبويه إنها شاذة، والوجه أن يقال «مصاوب». أقول أيضاً: وفاتهم مجيء «مراضع» في الآية التي تحكم بصواب الجمع.

ويقال: ناقة مُبْلم ومِبْلام، وهي التي لا ترغو من شدة الضبعة.

ويقال: امرأة مملص وهي التي رمت ولدها لغير تمام، فإن كان ذلك عادة فيها يقال: «مملاص». وكذلك يقال: ناقة مملص في المعنى نفسه(١).

ويقال: جارية مُعْصِر، وهي التي دنا حيضها، قال عمر بن أبي ربيعة:

وكان مجني دون من أتقيهمُ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

ومن أقوالهم: ما بالدار من عَريب ومُعرب، أي أحد، والذكر والأنثى سواء، ولا يقال في غير النفي.

ويقولون: ناقة ممرج، إذا ألقت ولدها بعدما صار غرساً ودماً(٢).

ومن الأبنية الخاصة بالمؤنث بناء «فاعل»، والاستقراء يدل على هذا، وهذا البناء عار من علامة التأنيث إلا في أحرف قليلة كما سنتبين ذلك. فمن صفات المرأة حامل، وكاعب، وطالق، وناشز، وعانس(٣)، وعاتق(٤)، والاستقراء يدل على مادة أوسع من هذا الموجز.

ومن صفات الناقة: حائل. ولاقح، وغير ذلك، كما يقال: نخلة حائل.

---

(١) أقول: قوله في «المملاص»: إن كان ذلك عادة فيها «يدل على أنها من أبنية الكثرة أي المبالغة، وهي أكثر من «مملص». أقول: مازال هذا معروفا في بعض الألسن الدارجة.

(٢) أقول: كان على المعنيين بالمصطلح الفني أن يفيدوا من هذه السعة في العربية.

(٣) سبق لنا أن أشرنا إلى هذا البناء الخاص بالمؤنث، ولكن قد سمع شيء من هذا في الرجل فقالوا على الندور: رجل عانس، إذا طال مكثه ولم يتزوج، والأصل في المؤنث، كما قالوا «أرملة» للمرأة مات زوجها، بالعلامة، مع اختصاصها بالمرأة، وقد سمع على الندور: رجل «أرمل، وهذا من النوادر لابتعادهما عن بناء «أفعل وفعلاء».

(٤) وهي التي في بيت أبويها ولم يقع عليها اسم الزوج.

ومن صفات الفرس: سابق، ولاحق، وهما للذكر والأنثى.

وفي العربية أبنية تجري مجرى النعوت والأسماء، وهي مما يستوي فيها المذكر والمؤنث، فمن ذلك ما جاء على «فَعَال» نحو:

«حصان» للعفيف من الرجال والنساء، و «وقاح» للرجل والمرأة كذلك.

ومن ذلك أيضاً لفظ «قَدَم» لمن يتقدم، وهي للرجل والمرأة، وكذلك نساء قَدَم(١).

وجاء في الحديث: «حتى يضع رب العزة فيها «قدمه» أي الذين قدّمهم من الأشرار، فهم قدم الله للنار، كما أن الاخيار قدمه إلى الجنة(٢).

وكذلك قولهم «طفل» للمذكر والمؤنث(٣).

ولعل بناء «مفعيل» أكثر ما ينصرف للمذكر نحو: معطير، ومنطيق، على أن «مسكين» للمذكر، و «مسكينة» للمؤنث(٤).

وعلى العكس من ذلك نجد «الأتراب» في قوله تعالى: ﴿عرباً

---

(١) أقول: وليس منه قوله تعالى: ﴿وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم﴾، سورة يونس ٢. والمعنى: سابقة فضل سابقة. معجم ألفاظ القرآن الكريم ٢/ ٣٧٩.

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير«قدم».

(٣) وقد تدل كلمة «الطفل» على الجمع كما في قوله تعالى: ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ سورة النور ٣١. وهي هنا من أسماء الجمع، وقد يكون منه قوله تعالى ﴿ثم نخرجكم طفلا﴾ سورة الحج ٥، وهي بمعنى «أطفال» الجمع الصريح الذي ورد في لغة التنزيل أيضا. ولنا أن نلحق «الولد» الذي دل على المفرد والمثنى والجمع في أغلب آيات الأحكام لعمومه وإبهامه كما في قوله تعالى: ﴿لا تضار والدة بولدها، ولا مولود له بولده﴾ سورة البقرة ٢٣٣.

(٤) قولهم: «مسكينة» فشبهوها بـ «فقيرة» فلحقتها العلامة: انظر «اللسان» «سكن».

أتراباً﴾(١)، فتنصرف الأتراب، وهي جمع «ترب»، إلى المؤنث أكثر منها إلى المذكر. فقد قيل: ترب الرجل الذي ولد معه. وكذلك «الظئر» للعاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل، وقالوا أيضاً: الذكر والأنثى فيها سواء.

ويبدو من هذا العرض لهذه الأمثلة أن المؤنث لا يميز عن المذكر تمييزاً تاماً بالعلامة. وليست العلامة إلا شيئاً لحق الاسم في ألفاظ يسيرة من هذه الأبنية التي أشرنا إليها. وأغلب الظن أن هذا اللحاق قد حصل في حقبة لاحقة للحالة الأولى التي لم تكن فيها هذه الأبنية قد عرفت العلامة.

ولعل هذا يتضح من البحث في المسائل اللغوية التاريخية، فمن ذلك: أنهم قد ذكروا أن «زوج» المرأة بعلها، و «زوج» الرجل امرأته. وقد أثبت اللغويون هذا، وقال به الأصمعي وأنكر «زوجة» بالهاء. وزعم الكسائي عن القاسم بن معن: أنه سمع من «أزد شنوءة» هذه الكلمة بالهاء وبغيرها. واحتج الأصمعي لقوله بأن الكلمة وردت بغير هاء في لغة التنزيل، كما في قوله تعالى: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿أمسك عليك زوجك﴾(٣)، وفي قوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج﴾(٤). قالوا : هي بالهاء بلغة بني تميم وبهذا قال الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها(٥)

---

(١) «العرب» جمع «عروب»، وهي المتحببة لزوجها، ومن المفيد أن نشير إلى أن جمع «فُعُل» للمذكر والمؤنث، فجمع «صبور» للمذكر هو «صبر» وكذلك جمع «غفور» «غفر». وللمؤنث «كسول» وجمعها «كسل» و «كواسل» أصالة في التأنيث.

(٢) سورة الأعراف ١٣.

(٣) سيرة النساء ٢٠.

(٤) سورة الأحزاب ٣٧.

(٥) لسان العرب «زوج» وديوان الفرزدق.

وقـــال ذو الرمـــة:

أذوزوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة اليوم ثاويا(١).

ولابد من العودة إلى علامة التأنيث لنتبين أصالتها واختصاصها بالتأنيث.

لقد ذكر الأقدمون من اللغويين والنحويين أن علامة التأنيث: الهاء والألف المقصورة، والألف الممدودة. أقول: وقولهم: «الهاء» يشير إلى أنها العلامة الأولى للتأنيث، وأنها تصبح «تاء» في درج الكلام. ومثل هذا موجود في العبرانية، مثلا فإن الكلمة «شانا» العبرانية تعني «سنة» في العربية كلمة مؤنثة مختومة بالهاء حتى إذا وقعت في درج الكلام تحولت إلى «شنت». والهاء في العربية والعبرانية ترسم لإفادة التأنيث ولكنها لا تظهر في النطق.

وعلامات التأنيث في العربية كعلامة التأنيث في اللغات السامية تقضي أن يكون ما قبلها مفتوحا. وإذا كانت الهاء لا تنطق إلا إذا صارت تاء في درج الكلام، فإن العلامة التي تجمع بين العلامات الثلاث هي الفتح في آخر الاسم. وإذا علمنا أن الناس يتفاوتون في مطل الفتح في آخر الاسم أو في أوله أو حشوه، فإننا نستطيع أن نقول: إن الألف المقصورة(٢) تتولد

---

(١) المصدر السابق، وديوان ذي الرمة.

(٢) تظهر الفتحة في آخر الاسم المؤنث قبل، وهذا أمر ثابت في المؤنثات كافة، يستثنى من ذلك ما كان ثنائيا، أحادي المقطع نحو: بنت وأخت، والنون والخاء ساكنان. أقول: وليس لي أن أقبل ما قاله اللغويون الأقدمون من أن التاء هذه ليست للتأنيث لأنها لا تكون هاء في الوقف بل هي عوض عن الواو المحذوفة، أقول: إنهم لم يروا في هاتين الكلمتين بقية ثنائية تجاوزتها الكلمة العربية في تطورها، وأما الواو التي نزيل بها هاتين الكلمتين وتظهر في الجمع والنسب وغيرهما، فهي صوت ثالث يتحول به الثنائي إلى ثلاثي ليكون مادة مفيدة يحسن التصرف بها في وجوه عدة من القول. أما قولنا في عدم تحول «تاء» بنت وأخت إلى «هاء» في الوقف فذاك متأت من مشكلة تنائيتهما.

من مطل الفتحة الأخيرة إلى قدر معين فتتولد الألف المقصورة، وحيث اكتسبت هذا القدر من المطل رسمت ألفا، وقد يذهب المعرب في المطل قدرا أطول مما كان في الألف المقصورة فيصار منها إلى الألف الممدودة، وليست الهمزة إلا صوتا يؤتى به للوصول بالمطل إلى حد معين(١).

غير أن الألف المقصورة للتأنيث لا تكون في الوصف إلا في مؤنث «أفعل» مفيدة التفضيل نحو: أفضل وفضلى، وأعلى وعليا، وأقصى وقصوى، وقد أميت التفضيل نحو: أول وأولى وآخر وأخرى، وليس في طوقنا أن نلمح أصالة هذه الألف للتأنيث، أو قل اختصامها به.

وليس لنا أن نعد اختصاص هذه الألف بالتأنيث ذلك أنها ترد في أسماء كثيرة لا يمكن حملها على التأنيث نحو: عدوى، وسلوى، وسوأى، وضيزى(٢)، وهي ليست للتأنيث في آخر جموع التكسير، وإن كان الجمع يشير إلى التأنيث وسنأتي إلى هذا، فهي في: مرضى وسكارى ويتامى وغيرها شيء من تمام أبنية التكسير.

---

(١) قلت: ان الألف المقصورة تتولد من مطل الفتحة، ومما يندرج في هذا نجد طائفة من ألفاظ العربية بتردد فيها الفتح والمطل فيكون بذلك للكلمة صورتان نحو: يمن ويمان، وزمن وزمان، وتير وتيار «جمع تارة» وغير هذا كثير. وأود أن أشير إلى أن مصطلح «الألف المقصورة» مصطلح صوتي، وإذا كان كذلك فينبغي أن يكون ذلك واضحا لدى أهل العربية أن الأمر لا يتصل بالرسم، أترسم هذه الألف، وهي صوت ياء أو ألفا نحو: رمى ودعا، ونحو ذلك من الأفعال والأسماء ذلك أن الألف في «رمى و «دعا» مقصورة، وليس الرسم إلا أمرا عارضا اضطرب فيه المتقدمون، ونحن نحتمل في عصرنا نتيجة اضطرابهم في مسيرتنا التربوية.

(٢) إن الألف المقصورة في «ليلى» من أعلام الإناث قد تولدت من مطل الفتحة في «ليلة»، ذلك أن اطلاق العام مستفاد من الأصل وهو «ليل» و «ليلة» على التشبيه. ان «ليلى» العلم المؤنث يذكرنا أن الكلمة في العبرانية مؤنث وهي «ليلا» بجانب المذكر «لايل». ثم إن هذه الكلمة قد يمطل فيها الفتح فتتحول إلى الممدود «ليلاء» وهي صفة، وليس لها «أليل» على «أفعل». وقد يكون مفيدا أن نتذكر: البؤس، والبؤسى والبأساء، وكذلك: النعم والنعمى والنعماء. وقد يكون من هذا ما ذهب فيه المعربون في «سمحاء»، وهو خطأ شائع، والفصيح «سمحة».

وإن الألف الممدودة لا يمكن اعتبارها مقصورة على التأنيث، فهي ترد في آخر كثير من الكلمات مما لا يمكن أن ينصرف إلى التأنيث، وذلك في بناء «فُعَلاء» وبناء «أفعلاء» من أبنية جموع التكسير، وإن كانت أبنية التكسير مؤنثات في الأغلب الأعم بسبب من بنائها على هذا الجمع وليس بسبب هذه الألف الممدودة(١). وقد يأتي المفرد المذكر مختوما بهذه الألف نحو: «قُوباء»، و «خُشَشَاء»(٢) و «الجمّاء» من قولهم: جاءوا: الجمّاء الغفير، ومنه «الحرباء» للمذكر والمؤنث(٣).

وأريد أن أخلص مما قدمت إلى أن العلامة، ولا سيما التاء، غير مختصة بالمؤنث. وهذا يعني أنها ليست ذات أصالة في التأنيث وذلك بسبب من أدائها معاني تتجاوز التأنيث. إننا نلمح هذه التاء في طائفة كبيرة من الأسماء فلا يخطر فينا فكرة التأنيث كالتاء في: الراوية والداهية والعلامة والفهامة ونحو ذلك...

لست أدري إلا أن أقول: إنها لزيادة المعنى توخيا للمبالغة؟(٤)

---

(١) لقد حمل النحاة جموع التكسير على «فعلاء» و «أفعلاء» في عدم تنوينها على أن الألف فيها ألف ممدودة، وهذه علة عندهم.

(٢) و «القوباء» رداء يصيب الجلد فيتقوب أي يتقلع، و «الخُشَاء» و «الخششاء» عظم بارز خلف الأذن.

(٣) ورد تأنيث «الحرباء» على «حرباءة» والذي أراه أن «التاء» تفيد الواحدة كالتاء في شجرة واحدة الشجر.

(٤) ذهب اللغويون إلى أن الزيادة مطلقا تقوي المعنى، وقد يكون شيء من هذا في «العلاّمة» و«الفهّامة» لأن الأصل وهو «العلام» و«الفهّام» مفيد للمبالغة، ثم زيدت التاء، ولكن ما القول في «الراوية» و«الداهية» أأحملها على الزيادة والمبالغة أم على ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم الأعاجم من أن عالم الاناث عالم انساقت إليه الأساطير لدى الشعوب القديمة، وقد يكون هذا مدركا في «الداهية» التي لا تعرف حقيقتها بل هي شيء من عالم خفي محفوف بالمخاوف والرهبة، ألا ترى أن العربية احتفظت بمئات من نوادر الألفاظ للداهية، وأن قسما كبيراً منها مختوم بهذه التاء!! وقد يكون لنا أن نحسب «التاء» التي قالوا: انها للعجمة كما في «ملائكة» وجهابذة وجلاوزة وغيرها من هذه التاء التي تشير إلى الخفاء والغموض!! وقالوا في التاء في المغاربة والمشارقة والبغادرة: إنها تاء عوض عن ياء النسب لأنها جمع المنسوب وهو مغربيّ ومشرقي وبغدادي.

ثم إن هذه التاء تكون في طائفة من أبنية جموع التكسير نحو «المارّة» أي «الماروّن» و«السيّارة» كما في قوله تعالى: ﴿يلتقطه بعض السيّارة﴾(١) والتاء في «نسوة» و«صبية» و«باعة». إنها لا بد أن تكون في الأصل تاء التأنيث، غير أن العربية عدت هذه الجموع مؤنثات، ومن هنا صارت التاء من تمام الأبنية وتجاوزت وظيفتها في الأصل(٢).

والتاء في جمع المؤنث نحو «شجرات» ونحو ذلك تومىء إلى أنها كانت للتأنيث في المفرد(٣)، ومن أجل ذلك وقف عليها بالهاء في بعض لغات العرب، فقد سمع من كلامهم: كيف الإخوة والأخواة، وقالوا: دفن البناة من المكرماة..(٤)

---

(١) سورة يوسف ـ الآية ١٠ .

(٢) قلت: «المارّة» من أبنية التكسير، وهو من الجموع القديمة، وما زال شيء منها شائعاً في الألسن الدارجة، ومن ذلك استعمال العراقيين «العيّالة» للعيّال في بناء الدور، وإن كانوا لا يشيرون إلى المفرد وهو «العامل».

قلت: انه جمع قديم، وقد ورد منه كما أشرنا «السيارة» في الآية الكريمة، وكأنه فشا استعماله في الألسن الدارجة، ومن المسموع: «السيّاكة» لباعة السيك، و«الحجّارة» للعاملين في الحجارة، ومنه «الحصّانة» لأهل الخيل، و«الجمّالة» لأهل الجمال، وغير هذا كثير. وعن هذه الجموع ما كان على «فعلة» من الأصول الجوف نحو: «الصاغة» و«الباعة» و«الراضة» وغيرها وهي جمع صائغ وبائع ورائض.

ولعل من خلوص أبنية التكسير للمؤنث أنها تجيء فيما كان مفرده مؤنثاً بعلامة التأنيث، وتعرى عن العلامة في الجمع نحو: الساح والساع والراح والهام وغيرها، والمفرد هو: ساحة وساعة وراحة وهامة.

(٣) وجمع المؤنث بالألف والتاء قد يكون لفرد مذكر غير العاقل نحو: معلوم ومعلومات، وما كان من جمع المصدر الذي ذهب به إلى الاسمية نحو: إعلان واعلانات ومثله فتوحات ونزاحات، وما كان من الخماسي الذي لم يسمع فيه جمع تكسير نحو: حمّام وحمامات. ومن غير شك أن التاء في هذه المواد تفيد التأنيث. وعلى هذا فهي للتأنيث أقرب من كونها شيئاً من تمام البناء الجمعي.

(٤) أقول: والوقف بالهاء هذا يؤكد قيمة العلامة ودلالتها على الجمع.

وقد تومىء التاء إلى معنى القلة والصغر، وذلك في الأسماء المصغرة للمؤنثات التي لا تلحقها العلامة وهي مكّبرة مما أطلق على طائفة منها «المؤنثات السماعية». ومن ذلك يقال: «سويقة» مصغر «ساق»(١) و«عيينة» مصغر «عين»، و«أذينة» مصغّر «أذن» ونحو ذلك.

إن هذه التاء التي لحقت المصغّر تشير إلى أن الأصل مؤنث وان عري من العلامة، وهي في بعض المواد تفيد القلة والصغر مع الإشارة إلى التأنيث، وهي هنا كذلك لأن التأنيث معروف في «عين» و«أذن» فلحاق الهاء بها في المصغر يقوي معنى الصغر(٢).

وكنت قد قدمت في هذا المبحث ما يومىء إلى قدم المذكر وسبقه، والمراد بالمذكر أن يعرى الاسم من العلامة، وكأن حاجة المعربين دفعتهم إلى بيان الفرق فلزمت العلامة لتقر للمؤنث حقيقته، فالتأنيث بالعلامة طارىء في العربية كما هو الحال في اللغات السامية كما سنرى، وعلى هذا نستطيع فهم كثير من أبنيتهم التي عريت عن العلامة، ومن ذلك ما جاء من نعوت المؤنث:

امرأة رداح، ورداحة وردوح، وهي الثقيلة العجيزة.

وقوس رَكوض، وناقة مُراوح، وهي التي تبرك وراء الإبل، وناقة مشمعلّ، أي سريعة، كما قالوا: مشمعلّة. وأكبر الظن أن هذه الأخيرة

---

(١) أقول: و«سويق» أيضاً تصغير «سوق»، وفي معجم البلدان لياقوت مواضع عدة صدرت بـ «سويقة» ومنها: «سويقة خالد» بباب الشماسية ببغداد، وسويقة العباسة (أخت الرشيد) وغيرهما.

(٢) وقد نلمح إفادة الصغر في كلمات عامية تظهر في لحاق الهاء بالمصغر فأهل العراق يصغرون «الدرب» على دربونه»، ومن المعلوم أن أداة التصغير هي الواو والنون كما في فصيح العربية نحو حيدون وزيدون وغيرهما، فأما مجيء الهاء بعد أداة التصغير فلإفادة الصغر، ويقولون: شويّونة» تصغير «شيء» والهاء فيها لإفادة القلة.

حادثة وليست قديمة.

وقالوا: ناقة شائل، وهي التي تشول بذنبها للفحل، وهذه الصفة خاصة بالناقة، فليس من حاجة للعلامة.

وقد رأينا كثيراً من نعوت الناقة قد عري من العلامة.

ومن المفيد أن نعرض لاتصال الفعل بتاء التأنيث بسبب فاعله المؤنث فنقول:

إن اتصال الفعل بالتاء يجب في أحوال ويجوز في أخرى، والعلامة ليست شيئاً لازماً. إن ذلك يوضح شيئاً من التطور التاريخي في تقرير هذه المادة اللغوية. ولنتخذ من لغة التنزيل مادة في هذه المسألة، ولنقرأ قوله تعالى:

﴿وقال نسوة في المدينة﴾ ٣٠ سورة يوسف.

﴿يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات﴾ «١٢» سورة الممتحنة.

﴿لقد جاءك رسل ربنا بالحق﴾ ٤٣ سورة آل عمران.

﴿قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات﴾ ١٨٣ سورة آل عمران.

﴿ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات﴾ ٣٢ سورة المائدة.

﴿فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات﴾ ٢٠٩ سورة البقرة.

﴿وجاءهم البينات﴾ ٨٦ سورة آل عمران.

﴿وقال طائفة من أهل الكتاب﴾ ٧٢ سورة آل عمران.

﴿فإذا برزوا من عندك بيَّت طائفة منهم﴾ ٨١ سورة النساء.

وإني لا جتزىء بهذا القدر من الآيات لأتخذ منها أمثلة على لزوم هذه التاء لبيان التأنيث لزوما مطلقاً مطرداً، وفي هذا دليل على حدوث هذه الظاهرة اللغوية وعدم أصالتها.

غير أن النحويين قد قرروا ما استقروه في العربية وجهدوا في وصف ما ورد مثبتين ملاحظاتهم في قواعد مقررة في وجوب لحاق التأنيث بالفعل وجواز ذلك.

ولنعرض لطائفة من الكلم في العربية القديمة لنقف على التأنيث والتذكير فيها ناظرين في ذلك ما وسعنا الأمر في اللغات السامية.

ولنعرض لأجناس الحيوان فنقول:

«الجمل» وهو مذكر، والمؤنث فيه الناقة، ولتغليب العرب للمذكر جعلوا «الجمل» اسماً عاماً يصدق على عموم «الجمل» مذكراً ومؤنثاً مفرداً ومثنى وجمعاً شأنه في ذلك شأن «الولد» كما رأينا. وقد سمع من قولهم: «لبن جَمَلي»(١).

و«الجمل» في العبرانية "Gamla" يدل على المذكر والمؤنث وكذلك في السريانية "Gamla" ومثل «الجمل» مرادفه «البعير» مما ينصرف إلى المذكر والمؤنث، وهو في العبرانية (بعير) مذكر، و«بعيرا» في السريانية ويراد به فيهما عامة الدّوابّ العاملة.

ولابد أن يشار إلى أن جميع ما يتصل بالناقة من صفات ونحو ذلك عار عن العلامة في الأغلب الأعم.

و«الحصان»: وهو مذكر في العربية، وأما «الفرس» فيطلق على الذكر والأنثى. وذكر سيبويه: أنه يقال في العدد «ثلاثة أفراس».

وقال ابن سيدة: أنها أكثر ما تنصرف إلى المؤنث.

و«الفرس» في العبرانية "Parash" مذكر، ومثله «سوس» "Sous" للدلالة على الحصان، ومؤنثه «سوسا»، وهو في السريانية «سوسا» ومؤنثه «سوستا».

---

(١) لسان العرب (جمل)

و«الكبش» مذكر، وهو كذلك في العبرانية «كبش»، و«كبشا» في السريانية وهو مذكر أيضاً، وفي السريانية كلمة أخرى هي «نقْيا»، وقد ذهب احتمال العلماء فيها إلى أنها من الآشورية لوجودها في نقوش متأخرة مع لوازم أخرى تشير إلى هذا الأصل.

ونجد في العبرانية «راخيل» للنعجة، ولعلها تقابل في العربية «رَخْل» أو «رخْل» للأنثى من أولاد الضأن، وقد عريت عن العلامة في العبرانية، غير أنها في العربية قد لحقتها على الندور فقيل: «رَخْل» و«رِخْلة».

و«الحمار» مذكر، والمؤنث «أتان»، وجمعه «أُتُن».

وهو في العبرانية «حمور» ومؤنثه «أتون». وفي السريانية «حمارا» للذكر، و«أتانا» للمؤنث. على أن «حمارا» هذه قد تنصرف إلى المذكر والمؤنث. على أنه قد جدّ في السريانية «حمارتا» بالعلامة للمؤنث، وهذا حادث بالنسبة إلى ما ورد في الأصول القديمة.

وقد يكون لنا أن نقول: إن «الحمار» في العربية مذكر ومؤنث لعموم الجنس، ثم قيده الاستعمال. ونستدل على ما ذهبنا إليه من قولهم: «حمار جَمَزى»(١) أي سريعة، وهذه الصفةأقرب إلى أبنية المؤنث، كما قالوا: «حمار حَيَدَى»(٢)، أي أنه يحيد عن ظله لنشاطه.

ولكنهم قالو أيضاً «حمارة» بالعلامة، ولعلها حادثة بالنسبة إلى ما ورد من قولنا فيه، كما قالوا: «أتانة» للمؤنث.

---

(١) لسان العرب (جمز)

(٢) المصدر السابق (حيد). قال الأصمعي: لا أسمع «فَعَلى» في المؤنث إلا في قول الهذلي.

كأني ورحلي إذا رعتها على جمَزَى جازىء بالرمال

وخطأ الكسائي استعمال «جمَزَى» صفة للجمل مؤيدا قول الأصمعي فيه. وجاء أيضاً مما جاء على هذا: جمزى، وبشكى، وزلجى، ومرطى، وكلها من صفات الناقة لا الجمل (لسان العرب) (جمز).

و«الضبع» مؤنث في العربية، والمذكر «ضِبعان»(١). وقد صرفوا «الضبع» أيضاً للمذكر والمؤنث.

وهو في العبرانية «صبوع» للمذكر والمؤنث، وأما في السريانية فهو «أيعى» وهو مؤنث. أقول: والذي في السريانية بحرف "p" يقابله «أفعى» في العربية وهو دال على الحية. و«السبع» مذكر، والمؤنث «لبؤة»، على أن العربية عرفت «الأسد» وطائفة أخرى من أسمائه، ولعل أغلبها في الأصل صفات للأسد وشهرة له. و«الأسد» في العربية مذكر ومؤنث، ولكننا لا نعدم من قولهم «أسدة» ولعل هذه من صنع اللغويين، إذ لم ترد في نص قديم.

و«الليث» هو الأسد في العربية مذكر، والمؤنث «لبأة».

و«السبع» غير معروف في العبرانية وكذلك في السريانية. غير أننا نجد «لايش» في العبرانية، وهو مذكر ومؤنثه «لابيأ».

ومن المفيد أن نعرض لما دعي «خلق الإنسان» لنتبين طائفة من المذكر والمؤنث ناظرين في ذلك إلى اللغات السامية ما وسعنا ذلك:

«اليد» مؤنثة في العربية، وهي كذلك في العبرانية إلا ما ورد شذوذاً، فأما في الآرامية الإنجيلية فهي مذكر ومؤنث.

و«الرِجل» مؤنثة في العربية، وهي كذلك في سائر اللغات السامية.

و«الكتف» مؤنثه في العربية وكذلك في العبرانية «كتب» وهي «كتبا» في السريانية.

و«الذراع» مؤنثة في العربية والعبرانية، وأما في السريانية «ذراعا» فهي مذكر.

---

(١) في العربية طائفة من هذه الألفاظ المختومة بالألف والنون، وهي من أسماء الحيوان، وكلها مذكرة ومنها: ثعلبان وأفعوان وغيرهما.

و«الأذن» مؤنثة في العربية وهي كذلك في سائر اللغات السامية.

و«السن» مؤنثة في العربية والسريانية، فأما في العبرانية فهي تتردد بين المذكر والمؤنث.

فائـــــــــدة:

قد تفيد من عرضنا إلى عامة المذكر والمؤنث في العربية وغيرها من اللغات السامية أن التذكير والتأنيث مادة لا تخضع إلى كثير من الضبط، وليست العلامة واضحة كل الوضوح في طائفة كبيرة من الألفاظ. ونستطيع أن نقرر على هذا ما كنا أشرنا إليه فنقول:

إن المؤنث قد اكتسب صورته الأخيرة بلحاق العلامة به بعد أن مرت هذه المواد بمسيرة تطورية قضت أن تكون العلامة فرقا بين المذكر والمؤنث.

ولنا أن نعرج على قول النحويين وضوابطهم في هذه المسألة. لقد أرادوا حصر ما استقروه من كلام العرب في قواعد أخذت من الأغلب الأعم، فأما ما خرج عن ذلك فقد حملوه على الشذوذ أو الضرورة إن كان الأمر متعلقاً بالشعر.

قالوا: إن كان الفاعل مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع(١)، ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل ضميراً متصلا نحو: هند قامت أو «تقوم»..

بخلاف المنفصل نحو: «ما قام إلا هي»(٢). ويجوز تركها في الشعر

---

(١) أقول: إن قول النحويين: «أنث فعله...» من باب التوسع، إذ لا يصح أن يقال: إن الفعل مؤنث بسبب من التاء الساكنة.

(٢) لعل هذا من أمثلتهم المصنوعة، ولم يرد مثل ذلك في فصيح كلام العرب!!

إن كان التأنيث مجازياً كقول عامر بن جوين الطائي.

فلا مزنـة ودقـت ودقهـا ولا أرضُ أبقـــل إبقالهُـــا

وكقول الأعشى:

فإمـــا تريـني ولي لمـــة فـإن الحـوادث أودى بها(١)

والثانية: أن يكون الفاعل متصلا حقيقي التأنيث نحو «قالت فاطمة» أو «تقول فاطمة». وزعموا الشذوذ في قولهم: «قال فلانة»(٢).

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفصل، كقول جرير:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء .....

ومن ذلك ما صنعوا من مثال: «حضر القاضي اليوم امرأةٌ» وقالوا في هذا المثال الطريف: والتأنيث أكثر. فإن كـان الفصـل بـــ «إلا» فـالتـأنيث ممتنع، وقد ورد في الشعر كقول الراجز:

ما برئـت من ريبـــة وذمٍّ في حربنـا إلا بنـــاتُ العـمِّ

وجـوزوه في النثـر كقـراءة من قـرأ: ﴿إن كـانت إلا صيحـــة﴾(٣) وكقوله تعالى: ﴿فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم﴾(٤).

والثانية: المجازي التأنيث، وأدرجوا في هذا ما كان اسم جنس واسم جمع وجمعا نحو قوله تعالى: ﴿كذبت قبلهم قوم نوح﴾(٥) وقوله تعـالى:

---

(١) أقول: إن اتخاذ الشعر شواهد، غير سديد وذلك لأن الشاعر مضطر أن يـأتي في شعـره ما لا يكون له أن يأتي به في كلامه، ذلك أن في الشعر سعة.

(٢) لا أدري أين وجد هذا الذي زعموا!

(٣) سورة يسن آية ٢٩ .

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٥.

(٥) سورة الشعراء آية ١٠٥.

﴿قالت الأعراب﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿كذب به قومك﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وقال نسوة﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾(٤).

غير أننا نجد من طرائف العربية ما ورد في قوله تعالى: ﴿إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل﴾(٥).

أقول: والفاعل في الآية ﴿بنو إسرائيل﴾، وكلمة «بنون» من باب ما سمي ملحقاً بالجمع السالم نحو: سنون وعالمون وعضون ونحوها. و«بنو إسرائيل» هنا داخلة في الفاعل الذي يجب فيه ألا يلحق فعله العلامة، ولكن اللغويين والمفسرين تأولوه على التضمين، وقالوا: بنو اسرائيل أريد بها طائفة وجماعة فجاءت التاء في الفعل.

على أن جهد النحويين القدماء لم يتجاوز الوصف للنصوص التي استقروها فأثبتوا ذلك في القواعد المعروفة في هذا الباب.(٦).

---

(١) سورة الحجرات آية ١٤.

(٢) سورة الأنعام آية ٦٦.

(٣) سورة يوسف آية ٣٠.

(٤) سورة الممتحنة ـ آية ١٢.

* ملاحظة: هذه الفوائد النحوية موجودة في جميع الكتب النحوية القديمة موجزة ومطولة.

(٥) سورة يونس آية ٩٠.

(٦) وذكر النحويون في باب الإضافة: أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه، واستشهدوا على ذلك بمثال مصنوع وهو قولهم: «قطعت بعض أصابعه»، أقول جرياً على هذا: كان عليهم أن يستشهد وا بقوله تعالى: «وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد» ٢١ سورة (ق).

* تعليق: ولا أرى قول النحويين هذا وجيهاً ذلك أن المضاف لم يكتسب التأنيث ولكن سليقة المعربين هدتم إلى النظر إلى المعنى فالفاعل الحقيقي هو «نفس» لا «كل» في الآية، ونائب الفاعل الحقيقي هو «الأصابع» التي منها «البعض».

وذكروا في هذا أيضاً: أن المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه، وجعلوا منه قوله تعالى: «إن رحمة ربك قريب من المؤمنين» ٥٦ سورة الأعراف.

وقد أسلفت أن التأنيث في العربية بالعلامة غير مطرد: وأن التأنيث والتذكير في طائفة من المواد موضع خلاف بين اللغويين، وهي كذلك بين المعربين. ونستطيع أن نختم هذا بما عرف عند اللغويين بالمؤنثات السماعية التي لم يتفق أهل العلم على تأنيث الكثير منها، فقد قالوا «النفس» مؤنثة على قدر اللفظ، ومذكرة على قدر الرجال، فيقال ثلاث أنفس وثلاثة أنفس.

و«الروح»: مذكر، وعلى مذهب النفس يؤنث ـ والروح الأمين جبريل: مذكر ـ والروح بمعنى عيسى ـ عليه السلام ـ: مذكر.

و«العنق»: يذكر ويؤنث والتذكير أغلب.

و«اللسان»: يذكر ويؤنث، والجمع على التذكير «ألسنة»، وعلى التأنيث «ألسن» و«الذراع» يذكر ويؤنث.

و«المتن» يذكر ويؤنث.

و«القفا»: يذكر ويؤنث.

و«الضرس»: مذكر، وربما أنثوه على معنى السن.

و«الأضحى»: يذكر ويؤنث (وهو جمع الأضحاة بمعنى الضحية أو الأضحية).

---

* تعليق: ان «الرحمة» وهي مؤنث، لم تكتسب التذكير من المضاف إليه «ربك» والوجه في هذا يدخل في باب الاخبار بـ «فعيل» الذي يستوي فيه التأنيث والتذكير وقد يتجاوز هذا إلى المفرد والجمع، وليس للنحويين أن يقيّدوا «فعيل» هذا أن يكون بمعنى «مفعول» نحو: جريح وقتيل، ذلك أن الاستقراء يهدينا إلى ان «قريب» في الآية بمعنى «فاعل»، ويؤيد هذا قوله تعالى: «والملائكة بعد ذلك ظهير» ٤ سورة التحريم، و«ظهير» ليس بمعنى مفعول، ولم يجيء «ظهيرون». وقد يكون لنا أن نجري مع اللغويين في النظر إلى الشاهد القديم وإن كان شعرا، وهو قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبي إذا الطير مرت

و«الخمر»: مؤنثة، ويقال: «خمرة، وقد تذكر.

و«السلطان» يذكر ويؤنث.

و«السبيل، والطريق» كلاهما يذكر ويؤنث

و«الشاء»: مذكر، والهمزة بدل، وقد تؤنث على مذهب الغنم.

و«القليب»: يذكر ويؤنث، وجمعه: أقلبة، وقلب.

والذَّنَوب، يذكر ويؤنث، والجمع: أذنبة

و«الحال»: مؤنثة، وتذكر، ويقال أيضاً: «حالة».

و«الدرع»: يذكر ويؤنث.

و«الفردوس» مذكر، فإن قصدت الجنة أنثت.

و«السوق»:مؤنثة وتذكر.

و«الصاع» يذكر ويؤنث.

و«السكين»: مذكر، وقد يؤنث، فأما «السكينة» فجديد مولد، وهو من باب إظهار التأنيث وتغليبه على التذكير، وذلك يتبين بالعلامة.

و«السلم» مذكر، وقد يؤنث. وربما لنا أن نقول: انه اسم جمع، وواحدته سلمة مثل الشجر والواحدة شجرة.

و«الطاغوت» يذكر ويؤنث، وكذلك «الحانوت».

و«الفُلك»: واحد وجمع ومذكر ومؤنث والشواهد في لغة التنزيل كثيرة.

و«اليمين» من الحلف مؤنثة، ومن اليد والرجل مؤنثة أيضاً، وكذلك من كل شيء.

و«النوى» من النية مؤنثة، و«النوى» من التمر ونحوه مذكر.

و«المنون»: مؤنثة وقد تذكر.

و«الخِرنق»: ولد الأرنب مؤنثة وربما ذكروه.

و«السماء»: مؤنثة، وربما ذكروا وأرادوا السقف.

و«العنكبوت»: مؤنثة وقد تذكر.

و«حراء»: اسم جبل بمكة يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر.

و«الغوغاء»: يؤنث ويذكر.

و«القُوباء»: مؤنثة، وبعضهم يذكر.

أقول: أجتزىء بهذا القدر من هذه الألفاظ لأشير إلى عدم استقرار هذه الحقيقة اللغوية في العصور التاريخية القديمة. وكأن العربية كانت في طريقها إلى التوحد بعد أن كانت اللغات الخاصة سائدة فيها، وقد تم ذلك بسبب لغة التنزيل العزيز.

التأنيث والتذكير والإفراد والجمع

ليس في العربية القديمة نظام ثابت في حيز التأنيث والتذكير وعلاقتهما ببناء العربية إفرادا وجمعا، فأنت لابد أن تدرك المراد بما أوتيت من الفهم، وأنت محتاج إلى سعيك لتصل في كثير من الآيات إلى المراد من غير أن تفيد في الوصول إلى ذلك لعلاقات الألفاظ بعضها ببعض. إنك تقرأ مثلاً قوله تعالى: ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً﴾(١)، فتجد أن أسلوب الشرط بـ

(١) سورة الإسراء آية ١٩.

«من» والمراد المفرد المذكر ولكن الجواب صرف إلى الجمع في اسم الإشارة «أولئك»، وأنت هنا تدرك أن الذي أراد الآخرة وسعى إليها فهو ممن كان سعيهم مشكوراً. وليس لك أن تقول: إن الجواب ينبغي أن يناسب الشرط إفراداً وجمعاً.

أقول: إن هذه العربية تختزن نوادر، وهذه النوادر أعلاق نفيسة لابد أن يفيد منها الدارس في معرفة هذه اللغة في تطورها.

ثبت بمصادر البحث

أود أن أذكر أن مصادري في هذا البحث عدة. هي كتب المذكر والمؤنث، وكتب شواهد العربية في النحو واللغة، ومعجمات العربية، ومعها «معجم البلدان» وكتب الشعر القديم والدواوين، واللغات السامية. لقد أفدت من هذا كله، وأطلت النظر في المقارنة، فاهتديت إلى ما انتهت إليه. وها أنذا أدرج هذه المصادر:

١ ـ الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري، تـ إبراهيم السامرائي. بغداد ١٩٦٨.

٢ ـ الجمهرة لابن دريد. حيدر آباد ١٣٤٤.

٣ ـ خزانة الأدب للبغدادي. القاهرة ١٢٩٩.

٤ ـ الخصائص لابن جني. تـ محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢.

٥ ـ ديوان جميل بثينة، تـ حسين نصار. القاهرة.

٦ ـ ديوان ذي الرمة، باعتناء مكارتني. كمبردج ١٩١٩.

٧ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، باعتناء شوارتز، ليبسك ١٩٠١.

٨ ـ ديوان الفرزدق، شرح الصاوي. القاهرة ١٩٣٦.

٩ ـ ديوان الهذليين، طبعة مصورة عن الأصل، القديم لدار الكتب في القاهرة.

١٠ ـ شرح الشافية للرضي، تـ. نور الحسن وآخرين. بيروت ١٩٧٥.

١١ ـ شرح شواهد المغني للسيوطي. دمشق ١٩٦٦.

١٢ ـ شرح الكافية للرضي. استانبول ١٢٧٥.

١٣ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تـ. مصطفى السقا. القاهرة ١٣٥٠.

١٤ ـ الكامل للمبرد. القاهرة مطبعة الاستقامة بدون تاريخ.

١٥ ـ اللباب للقرداحي (قاموس اللغة السريانية). بيروت ١٨٩٠.

١٦ ـ اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية للمطران يوسف داود. الموصل ١٨٩٣.

١٧ ـ المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تـ. طارق الجنابي. بغداد ١٩٧٨.

١٨ ـ المذكر والمؤنث لابن فارس، تـ. رمضان عبدالتواب. القاهرة ١٩٦٩.

١٩ ـ معجم البلدان لياقوت. بيروت ١٩٧٧.

20- Gesenivs, Hebracisches und Aramaciscbes Hand-wocterbuch Uber das Alte Testament, Leipzig 1910.

21- The. Noeldeke, Neue Beitraege Zut Semitischer SPrachwissenschaft, Strassbutg 1910.